



بيان صحفي

إطلاق دراسة للأونكتاد حول الأبعاد القانونية للتكلفة الاقتصادية للاحتلال الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني وعلى حقه الاساسي في التنمية



استضاف معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) في مقره برام الله يوم الاثنين الموافق 2018/04/16 ندوة لإطلاق دراسة أعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) حول الأبعاد القانونية للتكلفة الاقتصادية للاحتلال الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني وعلى حقه الاساسي في التنمية شارك فيها مدعوون من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

افتتح الندوة رجا الخالدي، منسق البحوث في ماس مرحباً بالحضور ومؤكداً على أهمية التعاون بين ماس والأونكتاد حيث يستضيف المعهد منذ عدة سنوات اللقاءات الخاصة بإطلاق دراسات الأونكتاد في فلسطين. كذلك تحدث د. بشير الريس، رئيس وحدة الأولويات والإصلاح في مكتب رئيس الوزراء، عن الأهمية التي توليها السلطة الوطنية الفلسطينية للجهود الهادفة إلى تقدير التكلفة الاقتصادية للاحتلال، وثمّن جهود الأونكتاد بهذا الصدد.

قدم الدراسة منسق وحدة مساعدة الشعب الفلسطيني في الأونكتاد، د. محمود الخفيف حيث قال إنه "ينبغي للمجتمع الدولي أن يضطلع بمسؤوليته عن تعزيز التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة ويضمن إنهاء الاحتلال وضرره المتواصل برفاه الشعب الفلسطيني".

وعقب الخبير القانوني وسام أحمد رئيس دائرة المناصرة الدولية والبحث القانوني في مؤسسة الحق على الدراسة من الجوانب القانونية.

وتشير الدراسة إلى أن إسرائيل والمجتمع الدولي كليهما يتحملان بموجب القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان الالتزامات، ليس فقط في تجنب اتخاذ إجراءات تعيق التنمية فحسب وإنما باتخاذ خطوات إيجابية في سبيل تعزيز التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وتبرز الدراسة التكاليف الاقتصادية جرّاء ممارسات الاحتلال فيما يتصل بقطاعات الزراعة والموارد المائية ومصائد الأسماك والتعدين والسياحة والاتصالات والصناعات التحويلية الفلسطينية ورأس المال البشري الفلسطيني، وكيف أنه لا يُسمح للشعب الفلسطيني والحكومة الفلسطينية، في ظل الاحتلال، أداء المهام الأساسية المطلوبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يحول دون تمتعهم بالحق في التنمية البشرية، وهو حق غير قابل للتصرف يؤكد أن لكل إنسان ولجميع الشعوب الحق في حرية المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية.

وتشمل الإجراءات الإسرائيلية التي تفرض تكاليف على الشعب الفلسطيني أيضاً بناء المستوطنات غير القانونية وبناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية. ويُبنى هذا الجدار على مساري حمي المستوطنات ويستولي على مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية، ما يتسبب في تشويش كبير في الحياة الاجتماعية وإعاقات خطيرة للأنشطة الاقتصادية الفلسطينية.

وتؤكد الدراسة أن السلطة القائمة بالاحتلال تتحمل بموجب القانون الدولي التزامات تجاه الشعب الواقع تحت الاحتلال وتجاه المجتمع الدولي ككل. ويترتب على ذلك تحمل المجتمع الدولي التزامات بدعم التنمية الاقتصادية للشعب الفلسطيني وبضمان امتثال إسرائيل للقانون الدولي.

وتستجيب دراسة الأونكتاد، المعنونة: التكاليف الاقتصادية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وعلى حقه الإنساني في التنمية: الأبعاد القانونية، إلى أربعة من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة (القرارات 20/69 و 12/70 و 20/71 و 13/72) بشأن دور الأونكتاد في الإبلاغ عن التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي.